"تجربة ماليزيا في تحسين مناخ الاستثمار ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة"

الدكتورة: حاجي فطيمة

كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية

جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

البريد الالكتروني:Fatima_hadji2000@yahoo.com

ملخص الدراسة:

يهدف هذا المحور إلى تحديد الأدوات المالية والإجراءات التي استخدمتها الحكومة الماليزية، لجذب الاستثمارات خارج المحروقات، هذا فضلا عن دور مؤسسات القطاع العام في تمويل مشروعات التنمية.

وتوضح هذه الدراسة الأهمية الكبيرة للاستثمارات في دعم الأقتصاد الماليزي، وتحقيق الكثير من الأهداف التنموية المتعلقة بزيادة فرص العمل، وتنمية الريف والمناطق الأقل نموا ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن توفير النقد الأجنبي لتلبية حاجة الإقتصاد القومي من المستوردات اللازمة للإنتاج، كما تتناول مدى استفادة الجزائر من تجربة ماليزيا بخصوص سياسات تنمية الاستثمار في هذا البلد.

الكلمات الدالة:

الاستثمار، الإقتصاد الماليزي، القطاع العام، حوافز الاستثمار.

Abstract:

This axis aims to identify financial instruments and procedures used by the Malaysian government, to attract investments outside hydrocarbons, as well as the role of public sector institutions in the financing of development projects. .

As this study shows the great importance of investments in support of the Malaysian economy, and bring a lot of development goals related to increasing employment opportunities, and the development of rural and less developed regions and to support small and medium enterprises , as well as providing foreign exchange to meet the needs of the national economy of imports needed for production , will also address the extent to which Algeria from the experience of Malaysia 's policies regarding the development of investment in this country .

Key words:

Investment, the Malaysian economy, the public sector, investment incentives.

مقدمة:

يرى الاقتصاديون أنّ انخفاض النمو الاقتصادى وتباطؤ عملية التنمية الإقتصادية يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية، يقع في مقدمتها مايعرف بفجوة التمويل " فجوة الاستثمار" وهي الفرق بين الإدخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الإقتصادي، وتعد هذه الفجوة من أهم المشاكل الاقتصادية التى تواجه الدول النامية، ولذا كان اتجاه صانعى السياسة إلى سدّ هذه الفجوة من خلال تشجيع الادخار المحلي، وتحفيز الاستثمار بشكل عام من خلال تشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار، حيث يعرف هذا الأخير على أنه مجمل الأوضاع والاتجاهات الإقتصادية والتشريعية والسياسية والإدارية، التى تؤثر في جذب وتنشيط الاستثمارات، ولا تتوقف العوامل المحددة لبيئة الاستثمار على الأوضاع الحالية فقط، وإنّما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها.

ونظرا لحاجة الدول الملحة إلى زيادة الاستثمارات بشكل متواصل اتجهت دولة ماليزيا إلى تقديم مزيد من حوافز الاستثمار، من خلال تقديم مزايا للاستثمار في بعض الصناعات المستهدفة، وتهيئة بيئة اقتصادية وسياسية جاذبة للاستثمار، وتهدف هذه الورقة إلى عرض الاتجاهات المختلفة التي تبنتها ماليزيا لتحسين مناخ الاستثمار، وذلك في محاولة للاستفادة من هذه التجربة خاصة في ظل سعى صانعي السياسات الاقتصادية في الجزائر لزيادة معدلات الاستثمار لدعم عملية التنمية الاقتصادية، وزيادة مستويات الرفاهية، كما يمكن من خلال تجربة هذا البلد الناجح في جذب الاستثمار الوقوف على طبيعة الحوافز الكفيلة بتنشيط وتعزيز مستويات الاستثمار في الجزائر، والتي تسجل معدلات نمو متواضعة على الرغم من توفر عدد من الحوافز الاستثمارية، ويتضح ذلك من خلال انخفاض مستويات الاستثمار خاصة خلال العشر سنوات الماضية، حيث وصل حجم هذه الاستثمارات مبلغ تقديره 2.9 مليار دولار سنة 2012 وهو ضعيف مقارنة بإمكانيات وحاجات هذا البلد. من هذا المنطلق سوف نتناول النقاط التالية:

أولا: تعاريف ومفاهيم مختلفة للاستثمار.

ثانيا: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال التطرق إلى: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الخام، كما سنتطرق إلى أهم الحوافز التيوفرتها للمستثمر الأجنبي.

ثالثا: واقع الاستثمار في ماليزيا من خلال التطرق إلى: بنية الإقتصاد الماليزي وأهم قطاعات الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى تحديد مصادر هذه الاستثمارات، كما سنتناول عوامل جذب هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى تحديد أهم الحوافز التي وفرها هذا البلد لجذب الاستثمارات الأجنبية.

رابعا: مدى استفادة الجزائر من هذه التجربة.

أولا: تعريف الاستثمار وبعض مفاهيمه

1- تعريف الاستثمار:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أنّ هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه. فيقوم " الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للإدخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل"[1].

2- المفاهيم المختلفة للاستثمار:

هناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كما يلي :

أ- المفهوم المحاسبي للاستثمار:

" تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة [2]".

ب- المفهوم الإقتصادي للاستثمار:

التعريف الإقتصادي للاستثمار يتحدد حسب مفهوم المسير، فهذا الأخير "يعتبر الإستثمار هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة. حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار[3] ".

ج- المفهوم المالي للاستثمار:

يُعرّف الاستثمار من المنظور المالي على أنّه: " كل النفقات التي تولّد مداخيل جديدة على المدى الطويل. والمموّل يُعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل) [4]".

وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي، في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى.

2- أشكال وأنواع الاستثمار:

أ- الاستثمار الحقيقي أو المادي:

إن الاستثمار الحقيقي " يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، أي زيادة طاقته الإنتاجية، كشراء آلات ومعدات ومصانع جديدة [5] ".

ب- الاستثمار المالي :

يتجسد هذا النوع من الاستثمار، في استخدام الفائض من أرباح أيّة منشأة في شراء الأسهم و السندات. الأمر الذي يقوي من مركز تلك المنشأة، وقد ينعكس في تحسين إنتاجيتها [6].

ج- استثمار المواد البشرية:

- إن الرأسمال البشري يظهر كنفقات عند استعماله، كعامل من عوامل الإنتاج، والتي تمثل مجموع الكفاءات، الإنتاجية الفردية المتعلقة بصحة الفرد، والكفاءة الفيزيولوجية، وخبرته في العمل، وتكوينه و تدريبه المهنيين في الميدان.

د- الاستثمار التجاري، والاستثمار في البحث والتطوير.

- الاستثمار التجاري:

إن المبالغ المنفقة في مجال الدعاية والاستثمار في المنشآت التجارية، بهدف الأعمال التجارية وتصريف السلع، تعتبر استثمارات قائمة بذاتها. فالمردود المتوقع من وراء مصاريف الدعاية والإعلان يختلف عن المردود المتوقع من الاستثمارات المختلفة الأخرى.

- الاستثمار في البحث و التطوير :

يكتسي هذا النوع من الاستثمار أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات والمشاريع الضخمة لما له من أهمية في استعمال الآلات والتجهيزات المتطورة تقنيا، وهذا ما يسمح للمشروع بمضاعفة الإنتاج والإنتاجية، وتحسين جودة المنتوج، وتدنئة تكاليفه.

ثانيا : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1. تدفقاتالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

تملك الجزائر المؤهلات و العناصر التنافسية لجذب الاستثمارات ، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة عن القدرات الذاتية للبلاد ، ويُوضح الجدول التالي ، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة **2001** إلى سنة **2012** ، كما يلي :

الجدول رقم (01) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة (2001–2012).

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012
القيمة	1065	633.8	881.90	1081.3	1795.4	1661.6	2646	2846.5	1065	2200	2900

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي**2013**.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عموما ظل منخفضا، إذ بلغ أقصى قيمة له سنة 2012 بقيمة 2900 مليون دولار، وهو دون مستوى 3 مليار دولار.

2. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، من خلال عدة مؤشرات على مستوى الإقتصاد القومي، و الجدول التالي يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية في الجزائر.

جدول رقم (02) : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2010) .

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسب (%)	2.17	1.87	9.6	1.03	1.05	6.6	8.8	8.5	12.3	1.5

Source**:** Rapport du FMI n° 11/39 :Le Conseil d'administration du FMI conclut les consultations autitre de l'article IV 2010 avec l'Algérie ,Mars 2011, P(05) .
http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2011/cr1139f.pdf

من الجدول أعلاه يتضح أنّ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية بلغت %**1.5** سنة 2010 بعد ما كانت تقدر بـ 2.137% سنة 2001، وهى نسبة ضعيفة مقارنة بما وفرته الجزائر من حوافز لجذب هذه الاستثمارات.

وعليه يمكن القول بأن مشاركة الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري تبقى ضعيفة خلال الفترة **(2001-2010).**

3. أهم الحوافز المقدمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر

أ- حرية الاستثمار:

ينص الامر 06-08في مادته الثالثة[7] على أنّ الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

ب- مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتيسير الاجراءات:

من بين الضمانات التي منحها المشرع الجزائرى للمستثمرين في الأمر 01-03[8]وما نصت عليه المادة الخامسة عشر، التى تقضي بأن لاتطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر، إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة.

ج- ضمان التحويل الحر لرأسمال وعائداته:

منح الأمر 01-03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأسماله والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل والتصفية، حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأسمال المستثمر في البداية.

د- المزايا والاعفاءات الممنوحة للمستثمرين:

ويمكن ذكرأهمهذهالامتيازات كالآتي[9]:

أالنظامالعام: تتمثلهذهالمزايافيمايلي:

-تطبيقالنسبةالمخفضةفيمجالالحقوقالجمركيةفيمايخصالتجهيزاتالمستوردةوالتي تدخلمباشرةفيإنجازالاستثمارات.

-الإعفاءمنالضريبةعلىالقيمةالمضافةفيمايخصالسلعوالخدماتالتيتدخلمباشرةفي إنشاءالاستثمارات.

-الإعفاءمندفعرسمنقلالملكيةفيمايخصكلالمقتنياتالعقاريةالتيتمتفيإطار الاستثمارالمعني.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، لمدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات، بعد معاينة الشروع في النشاط من قبل المصالح الجبائية، بناءً على طلب المستثمر، ويمكن تمديد هذه الفترة من 3 إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تسمح باستحداث أزيد من 100 منصب شغل.

بالنظامالاستثنائي :

تخصهذهالمزاياالاستثماراتالتيتنجزفيالمناطقالتيتتطلبتنميتها

مساهمةخاصةمنالدولة،وكذاالاستثماراتذاتالأهميةالخاصةبالنسبةللاقتصادالوطني،لاسيما

عندمايستعملتكنولوجياخاصةمنشأنهاأنتحافظعلىالبيئةوتحميالمواردالطبيعيةوتدخرالطاقة

وتقضيإلىتنميةمستدامة،فعندإنجازالاستثماريستفيدالمستثمرمنالمزاياالآتية:

-الإعفاءمندفعحقوقنقلالملكيةللمقتنياتالعقاريةفيإطارالاستثمار.

-تطبيقحقثابتفيمجالالتسجيلبنسبةمخفضةقدرها 2 ‰ فيمايخصالعقودالتأسيسية والزياداتفيرأسالمال.

-تكفلالدولةجزئياأوكليابالمصاريفبعدتقييمهامنطرفالوكالة،فيمايخصالأشغال

المتعلقةبالمنشآتالأساسيةالضروريةلإنجازالاستثمار.

-الإعفاءمنالضريبةعلىالقيمةالمضافةفيمايخصالسلعوالخدماتالتيتدخلمباشرةفي

إنجازالاستثمار،سواءًمستوردةأومحلية.

-تطبيقالنسبةالمخفضةفيمجالالحقوقالجمركيةفيمايخصالسلعالمستوردة، والتيتدخل مباشرةفيإنجازالاستثمار.

ثانيا: واقع الاستثمار في ماليزيا

1. بنية الاقتصاد الماليزى:

تعتبر طبيعة الأرض الماليزية الغنية بوفرة المياه، وتوفر إمكانيات الزراعة والصيد سببا في جذب موجات عديدة من الهجرات خاصة من الهند والصين المكتظّين بالسكان [10]، بالإضافة إلى الاستعمار البريطاني حيث أنّه أثناء فترة السيطرة البريطانية اتجه البريطانيون إلى التوسع في صناعة القصدير، ثم المطاط عام**1901** حيث تزايد إقبال العمالة المهاجرة والاستثمارات الأجنبية، فقدم إلى المجتمع مجموعتان عرقيتان هما: الصينية والهندية، بالإضافة إلى المجموعة العرقية الملاوية، وقد انعكس هذا التغيير الديمغرافي على شكل الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فيما بعد [11]، حيث تعد ماليزيا نموذجا للمجتمع المتعدد الأعراق، فالمالاويون (السكان الأصليون) يمثلون حوالي 59% من سكان ماليزيا البالغ 29 مليون نسمة سنة 2011[12]، بالإضافة إلى الصينيين الذين يمثلون حوالي 26%، ثم الهنود الذين يشكلون نسبة 7%، إلى جانب أقليات صغيرة من التايلنديين؛ والإندونيسيين؛ والأستراليين والأوروبيين؛ كما قامت السياسة البريطانية بحصر المالايا في القطاع الزراعي التقليدي، بينما انخرطت الجماعات المهاجرة في

القطاعات التجارية الأكثر ربحًا، ممّا أدّى إلى حدوث تمايز اقتصادي بين الأعراق خالقا بذلك المعضلة العرقية* في ماليزيا .[13]

بعد الاستقلال إلى غاية **1980** ظلت ماليزيا تعتمد على القطاع الأول وبالأخص على إنتاج المطاط والصفيح، وكان هذا القطاع يساهم بنحو **40.5**% في الناتج المحلي الإجمالي عام **1968**، و **56.1**% من العمالة عام **1970**، و**76.4**% من عوائد التصدير سنة **1975**، وكان إنتاج هذا الأخير غير مرن، وعرضة للهزات السعرية العنيفة، هذا ما جعل مستوى مداخيل المنتجين منخفضا لا يزيد عن **10.4**% من الناتج المحلي الإجمالي عام **1965**، هذا الوضع دفع البنك الدولي لتقديم النصيحة للحكومة بضرورة تنويع الاقتصاد، من خلال التوسع في برنامج التصنيع القائم وتحديث القطاع الزراعي [14].

تبنت الحكومة برامج إعادة الهيكلة والذي حوّل الإقتصاد الماليزي من إقتصاد قائم بالدرجة الأولى على الزراعة، إلى إقتصاد متنوع مع قيادة القطاع الصناعي للنمو الإقتصادي سنة **1984** إلى غاية **2000**، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي لسنة **2009** نسبة **26.6**%، حيث اعتمدت في هذه المرحلة على الاستثمارات الغير النفطية.

2. قطاعات الاستثمار الأجنبي.

تعتبر كل قطاعات الصناعة الماليزية مفتوحة للاستثمارات الأجنبية بشرط تطبيق معيار الإنجاز التصديرى، وتغلب صيغة المشروعات المشتركة على هذه الاستثمارات ، ولكن يمكن أن تكون **100**% ملكية أجنبية في صناعات عالية التكنولوجيا، وفي سنة **2001** أدخلت الحكومة الماليزية إجراءات تحفيزية جديدة.

ويشكل تراكم الاستثمار نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح الجدول التالي تطور تدفق الاستثمار الأجنبي إلى ماليزيا.

الجدول رقم 3: صافي تدفق الاستثمار الأجنبي في ماليزيا للفترة 1997-2009

بالمليون دولار

البيان	1997	2000	2006	2009
القيمة	3825	3788	5517	7750

Source: ministry of finance malaysia, 2010.

من الجدول أعلاه يتضح لنا ازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي إلى ماليزيا، حيث نجد أنّ الصناعة استحوذت على **40 %- 60%**، من الاستثمار الاجنبي للفترة **2000-2009**، كما ذهب **20% - 30%**من الاستثمار الأجنبي للنفط والغاز، واستحوذت الخدمات أيضا على نسبة كبيرة خاصة في قطاعات التمويل وخدمات الأعمال والموانىء[15].

وقد ساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى ماليزيا اعتماد الإقتصاد الماليزى على ثلاثة أعمدة رئيسية هي:

- استخراج المواد الخام المعدنية، والصناعة المتقدمة، والتجارة التي يخدمها موقع ماليزيا الجغرافي، حيث يحصلون على عائد أعلى من النشاط التجارى يمكّنهم من استيراد الأغذية (بخلاف الأسماك والأرز) التي يفضلونها، وربما كان هذا سببا في إزالة بعض مناطق الغابات وإحلالها بزراعات المطاط ونخيل الزيت والفلفل، والاستفادة من تجارة

---

*- يمكن تلخيص طبيعة ومدى مشكلة الإختلالات العرقية فيما يلي:

- لقد كان مستوى معيشة المالايا العادي منخفض مقارنة بغير المالايا العادي، وتقطن نسبة كبيرة منهم في المناطق الريفية، ويعملون في المهن الفقيرة مقارنة بغير المالاويين. ويعملون كذلك في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة في الزراعة، وعدد أقل منهم يعمل في القطاعات المدنية والصناعية والتجارية. كما احتل المالايا بصفة عامة الوظائف الأدنى في مختلف الصناعات والمشاريع. وتقل القدرة الإنتاجية والإبداعية عندهم في كثير من الأنشطة مقارنة بغير المالايا. ويمتلكون فقط نحو ثلث الأراضي الزراعية، ونصيبهم في رأس المال الصناعي والتجاري محدود. (للمزيد منالاطلاع انظر: Just Fooland, Jack Parkinson and Rais Saniman(2003), Growth and Ethnic Inequality, Malaysia New economic policy, Kuala Lumpur, Sanon Printing corporation SDNBHD, P P38-39)

الأخشاب، وقد عزز هذا الموقف اكتشاف عدد من المواد الخام المعدنية فأصبحت ماليزيا تمثل أكبر مستودعات القصدير في العالم، فضلا عن التوسع في زراعات المطاط.

- كما اتجهت قرارات الاستثمار إلى تأمين قوة عاملة على مستوى عال من المهارة والتدريب، مكّن القطاع الصناعي أن ينطلق لينتج سيارة بروتون كسيارة ماليزية كاملة، فضلا عن خطوط تجميع السيارات والمهارات الهندسية العالية التي أُنشئت[16].

- واقتحمت ماليزيا مجال تكنولوجيا المعلومات بقوة غير مسبوقة، وتركزت الصناعات المتعلقة بهذا التخصص حول كوالالمبور فيما يسمى سيبر سيتي cyber city .

وقد ساعدت الأقلية الصينية في ماليزيا كثيرا في تنشيط السوق الماليزي نتيجة لدورها في تنشيط طلب الصين على السلع الماليزية، وعلى أساس أنّ معظم الشركات الغربية الكبيرة قد استمرت في الإنتاج، واستمرّت الإدارة الماليزية تتطور بقوة قطاعات التكنولوجيا العالية، و تكنولوجيا المعلومات، وقد ساعدت الثقة الدولية في ماليزيا على إمكانية الخروج من أزمة دول جنوب شرق آسيا عام 1997 بشكل سريع [17].

3. مصادر الاستثمار الأجنبي في ماليزيا:

إذا كانت الولايات المتحدة أكبر مُصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ماليزيا، فإنّ الشركات الأمريكية في السوق الماليزية تتنوع من الشركات الضخمة متعددة الجنسيات مثل: بوينج وجنرال الكتريك وموتوروولا وثري ام، إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة ، والتي اكتشفت فرصا في هذا السوق الصاعد، وتتحرك صادرات الولايات المتحدة إلى ماليزيا عبر متسع متنوع من قنوات البيع اعتمادا على نوع المنتج أو الخدمة، وجزء كبير من هذا العمل هو نشاط داخل الشركة، وبشكل مماثل فإنّ معدات إنتاج النفط والغاز يتم شراؤها مباشرة من الموردين من قبل شركات أمريكية، أو شركات دولة ثالثة بالإضافة إلى شركة بتروناس الماليزية.

ويتواجد كبار مصدري البرمجيات في ماليزيا بمكاتب أو مشروعات مشتركة، ويتعامل في هذه المنتوجات عدد كبير من منافذ التجزئة وشركات عديدة محلية وأجنبية، ويتم التعامل في المعدات الرأسمالية من خلال ممثل مقيم، إما عن طريق استئجار شركة، أو تحديد ممثل للشركة الموردة في ماليزيا، وتباع المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى من قبل موردي الجملة لشركات الاستيراد الماليزية، التي تتولى التوزيع على منافذ التجزئة، وقد تكاثرت محلات الأغذية السريعة (مثل كنتاكي وماكدو نادل وباسكن روبنز ودومينوز بيتزا)، من خلال شركات محلية لتؤثر في نمط الحياة في ماليزيا، مع ارتفاع مستويات الدخول، كما أنّ الشركات الأجنبية العاملة في تجارة التجزئة مثل أفون وهالمارك وليفي، يتم تسويقها في البداية إلى شركات محلية، وتتجه إلى أنّ نسبة ملحوظة في تجارة تجزئة السلع التي تنشط فيها[18] والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 4: مصادر الاستثمار الأجنبي في ماليزيا

بالمليون رنجيت ماليزي

الدولة	2006	2009
الولايات المتحدة الامريكية	2397	2477
اليابان	2164	4412
هولندا	34	3284
سنغافورة	1281	1885
المانيا	1811	232
تايوان	1345	406

بريطانيا	207	406
ايطاليا	678	642
كوريا الجنوبية	90	2560
استراليا	100	215
المجموع	11473	16551

Source: ministry of finance malaysia, 2010.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الولايات المتحدة الامريكية تأتي على رأس مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة **28%**، تليها اليابان بنسبة **16 %**، ثم هولندا بنسبة **11%**.

4.حوافز جذب الاستثمارت الأجنبية إلى ماليزيا:

تعمل الحكومة الماليزية من ناحيتها على جذب الشركات الأجنبية بإنشاء مكاتب لها في ماليزيا، للتعامل مع السوق المحلي والسوق الإقليمي، وتفضل الحكومة الشركات التي لها تواجد في السوق المحلي، حين تجري مناقصات حول مشروعات كبيرة مثل مشروع جسر التنمية متعدد الوسائط Multimedia Development Coridor، حيث أعلنت أنّ العروض من الشركات التي تستثمر في ماليزيا سيكون لها الأولوية في الارتباط على تنفيذ مشروعات هذا الجسر، فعلى سبيل المثال فإن شركات مايكروسوفت ونظم المعلومات الإلكترونية قد فازت بمشروع الحكومة الإلكترونية، بينما فازت موتورولا ويونيسايز بنظام بطاقات الدفع الذكية، وعليه فإن الشركات التي تحتفظ بمكاتبها خارج ماليزيا يكون حظها أقل في المنافسة على المشروعات الكبيرة، خاصة في قطاعات التشييد والإدارة والمشروعات الهندسية، حيث أن التواجد في السوق يوفر خدمات المتابعة وخدمات ما بعد البيع التي تقدرها ماليزيا كثيرا[19].

ويوجد عدد كبير من الشركات الماليزية والأجنبية العاملة في مجال الإعلان والمحاسبة والاستشارات، تستطيع أن تقدم مسوحات سوق ونصيحة حول الوكلاء المحليين، والشركاء المرشحين للمستثمرين الأجانب، وتصمم مناهج الإعلان اعتمادا على قطاعات السوق، وتشمل متسعا من استخدامات الإذاعتين المرئية والمسموعة والصحف، وإعلانات الشوارع مع مراعاة القيم والتقاليد المحلية، وأي منشأة أجنبية تبحث عن إنشاء مكتب لها يتعين أن تؤمن خدمات وكيل محلي، ممّا يسهل على المستثمر الأجنبي العمل في ماليزيا لأن النظام القانوني هناك مألوف لهذا المستثمر، باعتبار أن هذا النظام مشتق من القانون الإنجليزي العام، ويتسم بالشفافية بالإضافة إلى وجود عدد كبير من المنشآت المحترفة في المجال القانوني تقدم خدماتها في ماليزيا، وتغطي حقوق الملكية الفكرية عددا من القوانين مثل: قانون التجارة في **1972**، وقانون براءات الاختراع في **1983**، وقانون النسخ في **1988** وقانون التصميمات الصناعية في سنة **1996**[20] .

كما أصدرت الحكومة عام **2000** عددا من القوانين الجديدة حول القوانين السارية لتدعيم النظام الماليزي لحماية حقوق الملكية الفكرية، كي تتوافق ماليزيا مع التزاماتها قبل منظمة التجارة العالمية في ظل اتفاقية التريبس.

بالإضافة إلى تحفيزات ضريبية حيث أن الاهتمام الأول للمستثمر الأجنبي الذي يريد تأسيس وجود له في ماليزيا هو نظام التسجيل والضرائب، والإيجارات وتكلفة الإنشاءات والعمل والتأمين والخدمات، فإن الشركات التي ترغب في ممارسة أعمال في ماليزيا يتعين أن تسجل نفسها في شركات التسجيل، بمقتضى قانون التسجيل الصادر في **1965** بعد أداء رسم التسجيل طبقا لرأس المال الاسمي ويتراوح بين **263** دولار (الحد الأدنى) و**17421** دولار (الحد الأقصى)، ويخضع دخل الشركات وأفرادها المتولون نشاطها أو التمويل الذي يأتي ويحول إليها من الخارج لضريبة، ولكن الدخول المحولة إلى ماليزيا للشركات والأفراد غير المقيمين معفاة من الضرائب وتتراوح نسبة الضريبة على الشركات كالآتي[21]:

* ضريبة الشركات **28 %** و الضريبة المستحقة على الافراد غير المقيمين **29 %**، وضريبة المبيعات من صفر إلى **25 %** و ضريبة الخدمات **5 %** .

* وتتراوح إيجارات المكاتب بين **3,28 – 14,16** دولار للمتر المربع بينما إيجارات المكاتب من **09,0** دولارات إلى **0,52**دولارا للمتر المربع، بينما ايجارات المصانع من **0,52** دولار للمتر المربع، و يشمل الإيجار خدمات الماء و الهواء المكيف و لا يشمل خدمات الأمن و الكهرباء, فإذا أراد المستثمر أن يشيد مصنعا فالتكلفة تتراوح بين **10,9** دولار-**105,26** دولار للمتر المربع.

* وتصل تكلفة التأمين لمكتب يسع سبعة أشخاص في المتوسط **263** دولارا سنويا، و تكلفة النظافة **92** دولار شهريا, و يحكم قانون **1955** علاقات العمل في ماليزيا, فلا تزيد ساعات العمل عن **48** ساعة أسبوعيا أو **8** ساعات يوميا، وتمنح إجازة وضع مدفوعة لمدة 60 يوما وكذلك الاجازات الأسبوعية و إجازة سنوية من **8 -16** يوما و إجازات مرضية من **14 -20** يوما .

* وبمقتضى قانون صندوق العاملين الصادر في **1991** يشترك العامل بـ **11%** من أجره وصاحب العمل بـ 12% إجباريا، وفي **2001** خفضت الحكومة لدواعي تنشيط السوق اشتراك العامل إلى **9%** لمدة سنة وتدير هيئة الضمان الاجتماعي مشروعات الضمان للعاملين الذين يتقاضون أجرًا يزيد عن **526** دولارا شهريا، كما يعمل صندوق تنمية الموارد البشرية بمشاركة الشركات التي يطلب منها دعم تكلفة تدريب العاملين، ويمول هذا الصندوق بـ1% من الأجور الشهرية في الشركات الصناعية التي تشغل **50** عاملا فأكثر.

* وتتوفر خدمات الإسكان في أنحاء ماليزيا كعامل محفز للاستثمار الأجنبي أيضا، ففي كوالالمبور وحولها تتراوح إيجارات الشقة شهريا بين **132دولار-2318** دولار، كما يوجد نحو **30** مدرسة اجنبية مسجلة في وزارة التعليم الماليزية في كوالالمبور وغيرها من المدن الرئيسية، هذا بالإضافة الى الخدمات الصحية المتميزة، وتوافر الأغذية وتنوعها على مدار العام والنوادي والألعاب الرياضية.

* وأنشأت الحكومة الماليزية في مستهل عام **1998** المجلس الوطني للعمل الاقتصادي لاستعادة النمو الإقتصادي والإستقرار، والذي أعد خطة اطارية قومية للانتعاش الاقتصادي ارتكزت على محاور هي:

- استقرار العملة الوطنية الرنجيت.
- استعادة ثقة المستثمرين الأجانب.

كما ارتبطت ماليزيا باتفاقيات ضمانات الاستثمار مع **68**دولة، واتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع **52** دولة.

- تطوير البنية التحتية: بالإضافة إلى التحفيزات المذكورة اعلاه فإن المستثمرين استفادوا من توفير مناطق صناعية مناسبة لهم، وبخاصة مناطق التجارة الحرة، والتي تنتج بهدف التصدير، هذه المناطق الحرة كانت مخصصة في الأساس للمناطق الصناعية الأساسية كسلنجور، ولكنها امتدت الآن لتشمل مناطق أخرى مثل: جوهور ونيجارى وناهانج وبراك، ويوجد الآن احدى عشرة منطقة تجارية حرة في جميع أنحاء البلاد.

- إبقاء معدلات الفائدة على الاقراض منخفضة، واتبعت سياسة الكبح المالي التي تبقي على اسعار الفائدة متدنية، ومن ناحية أخرى قللت الفائدة الحقيقية على الودائع، ووصلت احيانا إلى الصفر[22].

- تعزيز ملاءة المصارف التجارية من خلال تعزيز البنك المركزي في الرقابة والإشراف، وأعطت هذه السياسة مردودا إيجابيا في تقليل نسبة القروض غير المسددة والمعدومة [23] .

رابعا: مدى استفادة الجزائر من تجربة ماليزيا في الاستثمارات خارج قطاع البترول:

إنّ جذب الاستثمارات الأجنبية، يعتمد على توفير بيئة إقتصادية، وسياسية مستقرة، والاعتماد على سياسات تجارية، ومالية تحريرية، وإعفاء المستثمرين الاجانب من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات، وامكانية

تجديدها لمدة خمس سنوات أخرى، إذا برهن المستثمر الاجنبي نجاحه في نقل تكنولوجيا جديدة إلى البلاد، وساهم في تصدير منتوجات جديدة محلية.

بالإضافة إلى تطبيق تعريفة حمائية لصالح المنتجات المحلية، من أجل دعم موقفها التنافسي أمام المنتجات الأجنبية المستوردة، ولاتخضع الماكينات، والمواد الخام المستوردة، والتي تستخدم في الصناعات المحلية لمعدلات عالية من الضرائب, مع تخفيض معدلات الضريبة بنسبة مئة بالمئة في المصانع، والتي تنتج فرصا لتدريب العمالة المحلية، وتعمل على تأهيلها المهني، وتصل فترات الإعفاء إلى عشرات السنين.

كما يجب أن تكون الحوافز المقدمة إلى قطاع الصناعة أعلى من الحوافز المقدمة الى قطاع الخدمات.

- القيام بتهيئة لقاءات، وحوارات مع رجالأ أجانب، مع إعادة النظر من وقت لآخر في نظم الحوافز الاستثمارية وتعديل بنود لوائح وقانون تشجيع الاستثمار الاجنبي للبلاد[24].

الخاتمة:

انتهجت ماليزيا نموذجا للتنمية محوره التصنيع المتوجه للتصدير، وتمكنت عبر هذا النموذج من التحول من دولة تعتمد أساسا على تصدير المواد الخام الى دولة صناعية، وقد اقتضى هذا النموذج أن يكون للعوامل الخارجية " الاستثمارات الأجنبية " دورًا كبيرًا، بل ربما القوة الدافعة لتطوير نجاح هذا النموذج، وذلك من خلال توفير مجموعة من الحوافز التي كان لها الدافع الأكبر لتطوير هذا الأخير.

قائمة المراجع:

1- محمد مطر : إدارة الإستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1999، ص : 7.

2- محمد بوتين: المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص : 96.

3 Abdellah . Boughaba : Analyse et évaluation de projets, Berti edition, imprimé en France, Paris, 1999 , P :7.

4 - عمر سخري التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 170.

5- Pierre André dufugeur, Amme gazeengel : introduction à la finance d'entreprise, dunod dentreprise bordas, paris, 1980.p 106

6 - Idem.

7-الامر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، 19 جويلية 2006.

8-الامر 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001.

9-تعدل وتتمم المادة السابعة من الامر 06-08 والمادة التاسعة من الامر 01-03 المشار اليه اعلاه.

10-Jomo Kwame Sundaram and Ishak (1986), Development policies and Income inequality in peninsular, Malaysia, kualalumpur, Institute 2000 of advanced studies, university of Malaya, P123.

11- BakariMusa(1999) , The Malay Dilemma Revisited: Race Dynamics in Modern Malaysia, San jose, New York, P4.

12- معطيات اقتصادية عن ماليزيا، علىالموقع: http://www.exxun.com/Malaysia/c_pp.htmlupdate 30/06/2012.

13- Mahathir Mohamad(1996), The Malay Dilemma, Published by Times Books International, Singapore, P1.

14- Idem.

15-I MF 2001. Drawing on information from malaysian authorities; MIDA website.

www.u2asean .com/ malaysia/ economy/htm.

16- www.usatrade.gov/website/CCG.nsf/CCGul/CCG-MALAYSIA. 2009.CH4:006E0069.

17-14- Idem.

18- Sieh lee Mei link and Yew siew yong; Malaysia Electronics Authomobile and the Trade - Investment Newus " in wendy dobson and clia Siew: Multinationals and East Asia Integration International Development research center; Canada 2005; p44.
19- Coh peck chen; the semi conductor industry in malaysia; in jomo k s; greg felkar and rajah rasiah; industrial technology development in malaysia; london 2008;p 10.
20- www.usatrade.gov/website/CCG.nsf/CCGul/CCG-MALAYSIA. 2009.CH4:006E0069.
21- Idem.
22- Bank Nigara Malaysia.2008. Annual report. kuala lumpur.
23- awang adek 2000. foreign saving flow behaviour; exchange rate and interset linkage : the malaysian case: in al alim ibrahim:2000, generating a national saving movement, institute of strategic and international studies, kula lumpur.
24- Idem.